



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: التجارة الدولية في الخدمات وموقعها في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية مع الإشارة إلى تجارة الخدمات في سوريا

اسم الكاتب: د. عدنان العربيد، د. حيان سلمان، أمانى داود

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4341>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/17 00:08 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



التجارة الدولية في الخدمات وموقعها في اتفاques منظمة التجارة العالمية مع الإشارة إلى تجارة الخدمات في سورية

الدكتور عدنان العربيد*

الدكتور حيان سلمان **

أمانى داود***

(تاریخ الإیادع 31 / 1 / 2012. قُبِل للنشر في 21 / 5 / 2012)

□ ملخص □

يناقش هذا البحث مدى أهمية التجارة الدولية في الخدمات، والمزايا التي تقدمها الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والتي تعتبر أول اتفاق دولي متعدد الأطراف في هذا المجال في إطار منظمة التجارة العالمية، ويعرض البحث أهم أسباب نمو التجارة الدولية في الخدمات حيث يعتبر كل من التطور التكنولوجي ونشوء شبكات الاتصالات والمعلومات هو الدافع الأول لنموها، كما يناقش البحث المعوقات العامة التي تواجهها التجارة الدولية في الخدمات مبينا الفرق بينها وبين معوقات التجارة الدولية السلعية، كما يوضح العلاقة ما بين النشاط الإنتاجي المادي والنشاط الخدمي على اعتبار أنهما وثيقا الصلة مع بعضهما.

ويستعرض البحث الصادرات والواردات الخدمية السورية وميزان الخدمات السوري، ويجد أن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية أمر حتمي وإن كان هذا الانضمام يحمل بعض السلبيات.

الكلمات المفتاحية: منظمة التجارة العالمية، التحرير التجاري، الصادرات الخدمية، الواردات الخدمية.

* أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

** مدرس - قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

*** طالبة دراسات عليا (ماجستير) - قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

International Trade in Services and Its Location in World Trade Organization Agreements With Reference to Services Trade in Syria

Dr. Adnan Arbid*

Dr. Hayan Silman **

Amani Daood***

(Received 31 / 1 / 2012. Accepted 21 / 5 / 2012)

□ ABSTRACT □

This research discusses the importance of international trade in services and the advantages which the general agreement on trade in services provides. This agreement is considered as the first multi-members international agreement in this domain. It studies the most important reasons of growing international trade in services. Technological advancement and the establishment of information and communications nets are the initial reason to grow. Also, it discusses the barriers that this trade faces and shows the difference between these barriers and the barriers on international trade in merchandise.

This research explores the Syrian exports and imports of services and the Syrian trade balance of services. It also finds out that Syria joining the World Trade Organization is inevitable even if it has some drawbacks.

Key Words: World Trade Organization, Commercial Liberalization, Exports of Services, Imports of Services.

*Associate professor, Department of Economics And Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

**Assistant professor, Department of Economics And Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

***Postgraduate Student, Department of Economics And Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

أخذت الخدمات تتطور ويتزايد دورها في اقتصادات الكثير من الدول وأصبحت تساهمن في النمو الاقتصادي وتلازم عملية الإنتاج المادي بكافة مراحله واكتسبت العديد من الخصائص التي تميز بها المنتجات المادية والتي من أهمها قابليتها للتبادل الدولي، ورغم ذلك تبقى الفروق الجوهرية بين السلع والخدمات قائمة، وهذه الفروق تعطي لكل منها خصائصه، كما أصبح القطاع الخدمي يوفر الجانب الأكبر من البنية التحتية الضرورية واللزامية للعمليات الاستثمارية مما يؤكد على أن الفعالية في توصيل وتأمين هذه الخدمات يعد عاملاً هاماً في تحسين الانتاجية الإجمالية للأقتصاد، كما أن تطور عمليات الإنتاج وما أفرزته من تدفق هائل من السلع المختلفة والمتطورة، وبعد تزايد الشركات المتعددة الجنسيات وتعاظم مكانتها في السيطرة على التطور التكنولوجي واستخدامه، والتنافس الحاد بين القوى العالمية للسيطرة على الأسواق الدولية، كل ذلك فرض على الدول الاهتمام بتنظيم التجارة الدولية في الخدمات لتأسيس اقتصاد جديد قائم على المعرفة والمعلومات، وأصبح امتلاك القدرة على تقديم الخدمات لا يقل أهمية عن امتلاك القدرة على تقديم السلع في السوق الدولية، الأمر الذي أدى إلى وضع قضايا الخدمات على جدول أعمال جولة الأوروغواي عام 1986 بعد أن كانت الجولات السابقة مقصورة على قضايا التجارة في السلع.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في التعرف على الخدمات ودخولها نطاق التجارة الدولية إلى جانب السلع، والتعرف على مدى تطور أرقامها مابين عامي 1980 و2010، ويركز البحث على إظهار معنى القيود المفروضة على التجارة الدولية في الخدمات.

أما أهداف البحث فهي كالتالي:

1. التعريف بالخدمات وأهميتها في النشاط الإنتاجي والتجارة الدولية.
2. تسلیط الضوء على الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات كأحد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
3. بيان نقاط المرونة التي تتمتع بها الاتفاقية عند التطبيق.
4. بيان واقع ميزان الخدمات السوري للفترة ما بين عامي 2000 و2010.

طائق البحث ومواده:

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع المعلومات ومناقشتها وتحليلها حيث تم الاعتماد على بيانات التجارة الدولية في الخدمات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأونكتاد (UNCTAD)، كما تم الاعتماد على المنهجين الاستقرائي والاستباطي للتوصيل إلى النتائج المتعلقة بواقع التجارة الدولية في الخدمات.

النتائج والمناقشة:

أولاً. التعريف بالخدمات ودورها في النشاط الإنتاجي:

1. تعريف الخدمات (**Definition of Services**):

ثمة تعريفات كثيرة لما يشكل الخدمة، وتركز التعريفات الحديثة للخدمات على حقيقة أن الخدمة في حد ذاتها لا تنتج ناتجاً (مخرجاً) مادياً ملماساً، وإن كانت تسهل إنتاج السلع المادية، ومن هذه التعريفات ما يلي:

تعريف فيليب كوتلر وآرمسترونغ (Kotler and Armstrong): الخدمة هي نشاط أو منفعة غير ملموسة يستطيع أن يقدمها طرف (هو منتجها) إلى طرف آخر (هو العميل) ليستخدما في إشباع حاجات أخرى غير مشبعة، دون أن يترتب على ذلك نقل للملكية من المنتج إلى العميل [1].

وتعرف الخدمات كمكون اقتصادي على أنها نشاط أو فائدة يمكن أن يقدمها طرف لطرف آخر فتكون أساساً غير ملموس، ولا تؤدي بالضرورة إلى نقل ملكية أي شيء، وقد يكون إنتاجها مرتبطة بمنتج مادي [2].

ويمكن تقديم التعريف التالي على أنه تعريف أشمل لمفهوم الخدمات:

هي مجموعة متعددة من الأنشطة الاقتصادية، لا ترافق بالضرورة عملية تصنيع السلع أو الزراعة أو التعدين، وتتضمن هذه الأنشطة تقديم قيمة مضافة بشرية Human Value Added على شكل عمل أو استشارة أو مهارات إدارية أو ترفيه أو تدريب أو وساطة وغير ذلك [3].

من التعريف السابق نستنتج الخصيصتين التاليتين للخدمة :

1) تدخل ضمن نطاق النشاط الاقتصادي .

2) تحقق قيمة مضافة، و بالتالي فإنها تدخل ضمن مكونات الناتج المحلي الإجمالي GDP للدولة.

2. العلاقة ما بين النشاط الإنتاجي السلعي والنشاط الخدمي :

لقد كان للثورة الصناعية التي قامت في القرن الماضي دور كبير في نشوء الاقتصاد القائم على الخدمات نظراً لحاجة الصناعة بكل مكوناتها ومراحل العملية الصناعية إلى الخدمات ومن هنا نشأت العلاقة الجدلية ما بين النشاط الإنتاجي السلعي والنشاط الخدمي والذي سنناقشه فيما يلي:

أ- دراسة علاقة الخدمات بالتصنيع [3]:

شكلت العلاقة المتداخلة بين التصنيع والخدمات، والأهمية النسبية لكلا القطاعين بالنسبة للاقتصاد مجالاً واسعاً للدراسة والبحث، فقد جادل بعضهم بأن النمو المستمر لنصيب الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وبال مقابل الانخفاض المستمر في نصيب قطاع التصنيع هو أمر مرحلٍ ولا يمكن استمراره في الأجل الطويل، حيث إن الخدمات تعتمد على قطاع التصنيع بشكل حاسم لنموها. وفي حالة الانخفاض الحاد لدور قطاع التصنيع فإن قطاع الخدمات سوف ينهار، ومن وجهة نظر أخرى يرى بعض الاقتصاديين أن الخدمات أصبحت تشكل قوة دافعة أساسية للنمو الاقتصادي. وبحسب هؤلاء فإن الخدمات لا تتبع وتدعم التصنيع كما هو شائع، وإنما التصنيع هو الذي يتبع الخدمات، ويدللون على ذلك بقولهم أن الصناعة تتجه نحو البلدان التي توافر فيها بنية تحتية خدمية متقدمة.

إن النقاش السابق يوضح العلاقة المتداخلة بين التصنيع والخدمات، ولعل أفضل الأمثلة على العلاقة التبادلية هذه تمثل في علاقة البرمجيات بالحواسيب، فالتطورات في مجال البرامج تدفع نحو تصنيع حواسيب أكثر فقرة، والعكس صحيح. ومن جهة أخرى، فإن الحواسيب والبرامج تعتمد على بعضها بعضاً بشكل كامل، بحيث لا توجد لأي منها قيمة تجارية بدون وجود الآخر.

ب-سلسلة السلعة - الخدمة (الاتصال بين السلعة والخدمة) :The Service – Goods Continuum

إن ما نقصده بهذه السلسلة هو الاتصال ما بين إنتاج السلعة والخدمة، فمعظم الباحثين النظريين في مجال الأعمال يرون أن هناك اتصالاً أو سلسلة ما بين الخدمة الصرفية (أو البحتة) من طرف، والسلعة المادية الصرفة من طرف آخر، وأن معظم المنتجات تقع ضمن هذين الطرفين .

فمنتجات اليوم يدخل ضمنها مكون خدمي بنسبة أعلى مقارنة مما كان عليه الوضع في العقود الماضية، وهذا ما يشار إليه بالخدمات المرافقة للمنتجات (Servitization of Products) ومثال ذلك شركة IMB التي يعتبر عملها شركة خدمات، تقوم بإنتاج البرامج الحاسوبية ولكنها بنفس الوقت تقوم بتصنيع الحواسيب [4].

أي أنه لا يوجد خدمة مستقلة كلياً عن السلعة وعملية إنتاج هذه السلعة، أو سلعة مستقلة كلياً عن الخدمة، أي أن الخدمة عندما تدخل في تكوين السلعة فإنها تساهم في القيمة المضافة لها، وبذلك تكون المكونات المادية التي كانت السلعة تجعل من السلعة قيمة مضافة مباشرة تدخل ضمن مكونات الناتج المحلي الإجمالي GDP، على حين تكون الخدمات التي أسهمت في إنتاج السلع هي قيم مضافة غير مباشرة. وهنا يمكن القول بأن الخدمات إما أن تأخذ شكل خدمات وسيطة عندما تدخل في إنتاج السلع أو المنتجات النهائية، أو خدمات نهائية (منتجات نهائية) عندما تستهلك حين الطلب عليها، مما يمكننا من تقسيم الخدمات إلى قسمين:

1- خدمات إنتاجية (بين منشآت الأعمال): Business to business services يتم استخدامها من قبل منشآت العمل كمدخلات لعمليات الإنتاج إي أنها تساهم في تكوين الثروة وتدخل ضمن GDP.

2- خدمات استهلاكية هي التي تستهلك الثروة.

كما أن لخاصية عدم قابلية الفصل هذه عدد من التأثيرات التسويقية المهمة على الخدمات[5]:

1-في حين أن السلع يتم إنتاجها أولاً فإنها بوجه عام تعرض للبيع ثم للمستهلك، أما الخدمات فإنها تباع (عند الطلب عليها)، أي يتم إنتاجها واستهلاكها في نفس الوقت.

2-في حالة السلع، لا يكون المستهلك عادة جزءاً من عملية الإنتاج طالما أن المنتج الذي يتسلمه يفي بتوقعاته وبالتالي يكون راضياً. أما في حالة الخدمات فإن المشاركة الفعالة للزيون في عملية الإنتاج غالباً ما يجعل هذه العملية على نفس درجة أهمية تحديد نتيجة أو محصلة العملية الخدمية.

ثانياً. التجارة الدولية في الخدمات (المفهوم وأسباب النمو):

1. مفهوم التجارة الدولية في الخدمات:

إن التجارة الدولية في الخدمات تتضمن كل الخدمات التي يقدمها قطاع الخدمات المقيم إلى أشخاص غير مقيمين، مع الأخذ بالحسبان صعوبة الفصل بين تجارة الخدمات وتجارة القطاعات الاقتصادية الأخرى نظراً لتزايد التشابكات الداخلية والخارجية بين الأنشطة الاقتصادية وتعقد العمليات الإنتاجية [6].

2. أسباب نمو التجارة الدولية في الخدمات :

هناك أسباب عديدة تفسر تقدم قطاع الخدمات داخلياً، وفي مجال التجارة الدولية بشكل خاص، ومن أهم أسباب قيام التجارة الدولية ما يلي:

1. التطور التكنولوجي و ثورة المعلومات و الاتصالات و ظاهرة العولمة: و الذي أدى بدوره إلى تنوع الخدمات وخلق خدمات جديدة تشبّع احتياجات الإنسان المتطرّفة، و بالتالي كان من الضروري انتقال هذه الخدمات من مصادر الإنتاج إلى مصادر الاستهلاك، هذا بالإضافة إلى أن غالبية التقدّم التكنولوجي والإنجازات العلمية قد تحقّقت في إطار هذا القطاع (الاتصالات ، خدمات البنوك ...) و هذا ما يؤدي إلى رفع كفاءة هذا القطاع و سهولة التبادل التجاري.
2. وجود فائض في بعض القطاعات الخدمية في بعض البلدان و عجز في بلدان أخرى، الأمر الذي يزيد من فرص التبادل التجاري.

3. ارتفاع مستوى التعليم و التدريب للأيدي العاملة مع التطور الاقتصادي و توافر ورخص تكاليف عناصر الإنتاج التي تدخل في صناعات قطاع الخدمات، يزيد من فرص نمو هذا القطاع مقارنة بالقطاع الصناعي، و من ثم فإن تحرير هذا القطاع يساهم في نمو الطلب و السوق و المنافسة و وبالتالي يزيد من فرص التجارة الخارجية [7].
4. استغلال مفهوم ميزة التكلفة النسبية: وهذا يعني أن اقتصاد دولة ما سيصدر الخدمات المناسبة لعملية الإنتاج والتي تميز بانخفاض تكاليف إنتاجها - ويستورد تلك الخدمات التي يتميز بها بلد آخر. وعلى الرغم من تطور مفهوم المزايا النسبية لتفسير فوائد إجمالي الثروة العالمية الناتجة عن استغلال كل بلد لمزاياه من التكلفة النسبية بالوصول إلى المواد الخام وموارد الطاقة وتوافر اليد العاملة في مجال إنتاج السلع، فإن هذا ينطبق تماما على قطاع الخدمات كما هو الحال في الدول التي تتمتع بموقع سياحية مميزة، حيث يمكن لها أن تقدم ميزة بيع الخدمات السياحية لزيائين من الخارج (الأهرامات في مصر). وفي بعض الأحيان فإن حكومة دولة ما يمكن بنفسها أن تخلق مزايا تكلفة نسبية تحكم هذا القطاع حينما تخفف القواعد التنظيمية والضوابط الرقابية المفروضة على صناعة ما بشكل يسمح لها بإنتاج خدمات للتصدير بتكلفة أقل من المنافسين الأكثر خصوصاً لتنظيم ما.
5. ازدياد نصيب الفرد من الدخل القومي وارتفاع مستوى المعيشة: حيث إن هذه الدخول الإضافية وخاصة تلك المخصصة للإنفاق، جعلت الإنفاق على كثير من الخدمات أمراً ممكناً في الخدمات الترفيهية (السياحة والسفر) والخدمات التي يمكن تقديمها من قبل الموردين في الخارج، وبالتالي فإن التطور الاقتصادي لأي دولة من شأنه أن يؤدي إلى كثير من الخدمات المتخصصة والمنتجة محلياً والتي كانت تشتري من الخارج.
6. السعي الدائم نحو النمو والتوسّع والبحث عن أسواق جديدة: فالشركات التي تسعى للنمو تبحث عن أسواق خارجية قادرة على خدمتها بما لديها من سلسلة منتجات، وبالتالي فإن الشركة يمكن أن تستثمر في إنتاج خدمات قائمة أو معدلة وإيجاد أسواق خارجية جديدة بشكل لا يعرضها لمخاطر توسيع زمن لنمط إنتاجها وتغطيتها للسوق .
7. طبيعة الخدمة: فقد تتطلب طبيعة الخدمة أن تصبح الشركة نشطة في السوق الخارجي، وتوسيع نشاطها في هذه السوق ومثال ذلك: خدمات النقل بجميع أشكالها بري جوي بحري.
8. حجم السوق المحلي: هناك بعض الخدمات المتخصصة جداً و تكون السوق المحلية صغيرة جداً بدرجة لا تسمح باستغلال هذه الخدمات أو تحقيق توازن اقتصادي من خلالها، لذلك يجب استغلال الأسواق الخارجية من أجل بناء سوق خاص بهذه الخدمات، وتحقيق سعر تنافسي لها، ومثال ذلك: خدمات هندسة الطيران، وخدمات استكشاف النفط .
9. المرحلة التي تمر بها دورة حياة المنتج: فعندما تصل السوق المحلية لشركة خدمات ما لمرحلة الإشباع من منتجاتها، فإن هذا يدفعها للبحث عن أسواق خارجية، ويتم هذا عندما تصل الخدمة إلى مرحلة النضج من دورة حياتها في السوق المحلية. في حين أنها لا زالت في مرحلة مبكرة من دورة حياتها في الأسواق الخارجية الأقل تطويراً [2].

ثالثاً. تطور التجارة الدولية في الخدمات:

يشكل قطاع الخدمات نسبة هامة ضمن النشاط الاقتصادي العالمي، فهو المكون الأسرع نمواً في التجارة العالمية، والجدول رقم (1) يبين لنا تطور التجارة في الخدمات خلال الفترة من 1980 حتى عام 2010:

الجدول رقم (1): تطور التجارة الدولية في الخدمات عبر الزمن											
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2000	1995	1990	1985	1980	العام
3695	3350	3780	3290	2755	2415	1435	1175	781	383	367	الصادرات الخدمية
3510	3145	3490	3085	2650	2345	1435	850	820	401	403	الواردات الخدمية

Source: International trade Statistic for several years, World Trade Organization.

من خلال الجدول السابق نجد أن الصادرات العالمية في الخدمات بلغت مقدار (3290) مليار دولار أمريكي عام 2007، وذلك بمعدل نمو وسطي سنوي قدر بحوالي (8.5%) من إجمالي قيمة الصادرات الخدمية منذ عام 1980. كما أن التجارة العالمية في الخدمات نمت بمعدل أسرع من نمو تجارة السلع (التي كان معدل نموها الوسطي السنوي بمعدل 7.5 % خلال نفس الفترة) كما ازدادت حصة الخدمات من إجمالي التبادل التجاري الدولي بمقدار (3%) خلال الفترة نفسها. وقد بلغت حصة التجارة في الخدمات عام 2007 مقدار (19%) تقريباً من إجمالي هذا التبادل [8]. في عام 2009 انخفضت الصادرات العالمية من الخدمات التجارية بمعدل (12.8 %) مقارنة مع صادرات عام 2008 فقد بلغت هذه الصادرات خلال عام 2008 بمبلغ (3780) مليار دولار أمريكي ، بينما أصبحت في عام (2009) مبلغ (3350) مليار دولار أمريكي (مما يؤكّد تأثير الأزمة المالية العالمية). ثم بدأت الصادرات بالتعافي والصعود بسرعة بدءاً من النصف الثاني من عام 2009 [9].

أما في عام 2010، ازدادت الصادرات الخدمية فقد بلغت (3695) مليار دولار أمريكي، أي بمعدل نمو قدره (10.2%) عن عام 2009، أما الواردات الخدمية فقد ازدادت أيضاً إلى (3510) مليار دولار عام 2010، أي بمعدل نمو قدره (11.6%) عن عام 2009. وكل ذلك يعبر عن التغيير في بنية النشاط الاقتصادي المتحول من الزراعة والصناعة إلى الخدمات والخدمات المالية وتكنولوجيا وسائل الإعلام والمعلومات والاتصالات.

رابعاً. المصادرون والمستوردون الأساسيون للخدمات التجارية في العالم خلال العامين 2009 و 2010 :

1. المصادرون:

الدول العشرة الأولى (من أصل 40 دولة) في العالم والمصدرة للخدمات التجارية خلال عامي 2009 و2010:

الجدول رقم (2): المصادرون الأساسيون للخدمات التجارية

عام 2010				عام 2009			
النسبة المئوية ل الصادرات الدولة من إجمالي صادرات العالم	القيمة بالمليار دولار	الدولة	الترتيب	النسبة المئوية ل الصادرات الدولة من إجمالي صادرات العالم	القيمة بالمليار دولار	الدولة	الترتيب
14%	518	الولايات المتحدة الأمريكية	1	14.1%	474	الولايات المتحدة الأمريكية	1
6.3%	232	ألمانيا	2	7%	233	المملكة المتحدة	2
6.1%	227	المملكة المتحدة	3	6.8%	227	ألمانيا	3
4.6%	170	الصين	4	4.3%	143	فرنسا	4

3.9%	143	فرنسا	5	3.8%	129	الصين	5
3.8%	139	اليابان	6	3.8%	126	اليابان	6
3.3%	123	الهند	7	3.6%	122	إسبانيا	7
3.3%	123	إسبانيا	8	3%	101	إيطاليا	8
3.1%	113	هولندا	9	2.9%	97	أيرلندا	9
3%	112	سنغافورا	10	2.7%	91	هولندا	10
51.4%	1900	مجموع صادرات عشر دول		52%	1743	مجموع صادرات عشر دول	
100%	3695	إجمالي صادرات العالم		100%	3350	إجمالي صادرات العالم	

Source: International trade Statistics 2010,2011,World Trade Organization.

من خلال الجدول السابق نجد أن ترتيب الدول لم يتغير كثيراً ما بين العامين كما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى على مستوى العالم في تصدير الخدمات، رغمبقاء نسبة المساهمة ثابتة ما بين العامين (14%) وهذا ينطبق على بقية الدول. كما أن مساهمة الدول العشرة الأولى في هذه الصادرات شكلت نسبة (52%) من إجمالي الصادرات العالمية بينما توزعت النسبة الباقية على بقية دول العالم.

2. المستوردون:

الدول العشرة الأولى (من أصل 40 دولة) في العالم المستوردة للخدمات التجارية خلال عامي 2009 و2010:

الجدول رقم (3): المستوردون الأساسيون للخدمات التجارية

النسبة المئوية ل الصادرات الدولة من إجمالي الصادرات العالم	عام 2010			عام 2009			الترتيب
	القيمة بالمليار دولار	الدولة	الترتيب	النسبة المئوية ل الصادرات الدولة من إجمالي الصادرات العالم	القيمة بالمليار دولار	الدولة	
10.2%	358	الولايات المتحدة الأمريكية	1	%10.5	331	الولايات المتحدة الأمريكية	1
7.4%	260	ألمانيا	2	%8.1	253	ألمانيا	2
5.5%	192	الصين	3	%5.1	161	المملكة المتحدة	3
4.6%	161	المملكة المتحدة	4	%5	158	الصين	4
4.4%	156	اليابان	5	%4.7	147	اليابان	5
3.7%	129	فرنسا	6	%4	126	فرنسا	6
3.3%	116	الهند	7	%3.6	115	إيطاليا	7
3.1%	108	أيرلندا	8	%3.3	103	أيرلندا	8
3.1%	108	إيطاليا	9	%2.8	87	إسبانيا	9
3%	106	هولندا	10	%2.7	85	هولندا	10
48.3%	1694	مجموع واردات عشر دول		%49.8	1566	مجموع واردات عشر دول	
100%	3510	إجمالي واردات العالم		100%	3145	إجمالي واردات العالم	

Source: International trade Statistic 2010,2011,World Trade Organization.

من خلال الجدول السابق نجد أن ترتيب الدول لم يتغير كثيراً ما بين العامين على مستوى المستورادات أيضاً كما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى على مستوى العالم في استيراد الخدمات، رغم بقاء نسبة المساهمة ثابتة مابين العامين (10%) وهذا ينطبق على بقية الدول. كما أن مساهمة الدول العشرة الأولى في هذه المستورادات شكلت نسبة (50%) تقريباً من إجمالي المستورادات العالمية بينما توزعت النسبة الباقيه على بقية دول العالم. ويؤكد الجدولان السابقان على هيمنة الدول المتقدمة على التجارة الدولية في الخدمات وذلك لامتلاكها التكنولوجيا الحديثة.

خامساً. القيود على التجارة الدولية في الخدمات:

بداية، لا بد من القول أن القيود المفروضة على التجارة في الخدمات هي قيود أكثر تعقيداً من القيود المفروضة على التجارة في السلع والتي عادة ما تأخذ شكل الرسوم الجمركية أو القيود الكمية على المستورادات وهذه القيود تؤثر بشكل مباشر على أسعار السلع الأجنبية المستوردة، حيث إن هذا التأثير يمكن قياسه بسهولة حسب التعرفة الجمركية أو القيد الكمي المفروض، وفي المقابل فإن القيود المفروضة على التجارة في الخدمات عادة ما تأخذ شكل التنظيم الحكومي [10]، أي القوانين والقواعد الحاكمة لتبادل الخدمة، والتي قد تتعلق بالعرض أو الاستهلاك أو كليهما معاً، فعلى سبيل المثال تستلزم القواعد التنظيمية الحاكمة لتقديم خدمة طبية معينة ترخيصاً من السلطات المختصة لتقديمها داخل السوق المحلية، حيث غالباً ما يتم إصدار هذا الترخيص بناءً على مواصفات وشروط معينة يجب توافرها في مقدم الخدمة (الطبيب في هذه الحالة)، مما يتطلب مستوى معين من التعليم والخبرات والمهارات التي يجب توافرها [11]. وتنظم الدول أسواق الخدمات من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، فعلى سبيل المثال، إن القيود المفروضة على شراء العمالة الأجنبية لدفع ثمن الخدمات المستوردة عادة ما يكون جزءاً من النظام العام للقيود على المدفوعات والتي تهدف إلى مواجهة العجز في ميزان المدفوعات، والقيود على دخول وإقامة الموردين الأجانب تشكل جزءاً من نظام الهجرة الشاملة وسياسات سوق العمل في كل بلد، وتُعدُّ القيود الأكثر شيوعاً هي التي تمنع وصول الموردين الأجانب للأسوق في الولايات المتحدة الأمريكية لا يسمح لشركات الطيران الأجنبية بخدمة مسارات الطيران المحلية وفي البرازيل وتشيلي فيما يتعلق بخدمات النقل البحري يفرض على مزودي الخدمات الأجانب إقامة كيان تجاري لهم على شكل شراكة مع مزودي الخدمات المحليين وأن يتم نقل المحتويات على متن سفن حكومية حصرياً وأن تكون أغلبية الطاقم العامل على السفن الوطنية من العمالة المحلية، وعلى هذا يمكن القول بأن هناك علاقة وثيقة الصلة بين السياسات التجارية والأهداف ذات الصلة باللائحة التنظيمية مما يجعل الأمر أكثر صعوبة لتحرير التجارة الدولية في الخدمات.

ومن هنا نجد بأن مفهوم تحرير التجارة الدولية في الخدمات ينصرف إلى عملية اتخاذ الإجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات الأجنبية للسوق المحلية أو تقليل التحيز اتجاههم في مواجهة الموردين المحليين، بالإضافة إلى ذلك، فإن مفهوم التحرير يشير إلى حرية مستهلكي الخدمة في أي بلد في اختيار أي من موردي الخدمة، أو الطريقة التي يتم بها عرضها، وعليه فإن المعنى ينصب أساساً على إلغاء القيود التي يفرضها التدخل الحكومي في مجال تجارة الخدمات، إلا إذا كان ذلك التدخل يتم لأسباب سيادية ويفرض القيود على خدمات بذاتها سواء كان عارضها من الموردين المحليين أم الأجانب [12]. كما لا بد من الإشارة من أن هذه القيود تكون ذات طبيعة محلية متعلقة بكل بلد على حدة أكثر من كونها قيود خارجية. ومن هنا فقد انتصب اهتمام المتفاوضين في جولة الأورغواي على بحث القوانين والإجراءات والاتفاق حول تخفيضها أو إلغائها للوصول إلى تحرير التجارة في الخدمات المختلفة.

سادساً. موقع الخدمات في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

في عام 1946 تفاوضت أكثر من 50 دولة حول مشروع ميثاق لإنشاء منظمة التجارة العالمية لوضع نظام للتعامل مع التجارة العالمية والخدمات الدولية والاستثمارات، وأسفرت مفاوضات (23) دولة عن التوصل إلى توقيع الاتفاقية للتعريفات والتجارة الجات (GATT)- والتي هي الأحرف الأولى من التسمية التالية: General Agreement on Tariffs and Trade -ل تقوم بالدور الذي يجب أن تقوم به المنظمة وذلك في 10/30/1947 وبدأ تنفيذها في 1/1/1948، حيث اعتبرت الجات في ذلك الوقت بمثابة معاهدة أو اتفاقية يتم العمل بها إلى حين إنشاء منظمة التجارة العالمية، وأصبحت تمثل الآلة الوحيدة التي تحكم وتنظم التجارة العالمية منذ ذلك التاريخ [13].

وكان الهدف الأساسي للجات هو تحرير التجارة الدولية وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي يقوم على اقتصاد السوق الحرة المفتوحة وبناء على هذا فقد كان يفرض على كل دولة تتضم إلى الجات أن تلتزم بالسعى الجاد والمستمر والتدرجى بإزالة كافة العواجز المفروضة على تجارتها الخارجية تصديراً واستيراداً.

وقد جرى تطوير هذه الاتفاقية من خلال عدة جولات بدءاً من عام 1947 بجولة جنيف وانتهاءً بجولة الأورغواي التي بدأت عام 1986 وانتهت عام 1994 والتي كان من أهم نتائجها إنشاء منظمة التجارة العالمية التي بدأت عملها مع مطلع عام 1995، وقد تضمنت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية اتفاقيات التالية:

أ- الاتفاقيات متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع والتي تضمنت الاتفاقيات الفرعية التالية: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة 1994 (GATT)، اتفاق بشأن الزراعة، اتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، اتفاق بشأن المنتسوجات والملابس، اتفاق بشأن القيود الفنية أمام التجارة، اتفاق بشأن إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، اتفاق بشأن تطبيق المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة 1994، اتفاق بشأن تطبيق المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة 1994، اتفاق بشأن الفحص قبل الشحن، اتفاق بشأن قواعد المنشأ، اتفاق بشأن إجراءات تراخيص الاستيراد، اتفاق بشأن الدعم والإجراءات التعويضية، اتفاق بشأن الوقاية.

ب-الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

ت-اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

ث-اتفاق بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات.

ج-آلية مراجعة السياسة التجارية.

ح-الاتفاقيات التجارية المتعددة.

وبذلك نجد أن الخدمات قد أفردت لها اتفاقية خاصة بها.

سابعاً. الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات : GATS :

يعدُ موضوع الخدمات من العلامات المميزة لجولة الأورغواي بعد أن كانت الجولات السابقة مقصورة على قضايا التجارة في السلع وتخفيض التعريفة الجمركية وغيرها من العوائق التي تقف في طريق التجارة الدولية. وفي نهاية هذه الجولة تم توقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS (General Agreement on Trade in Services).

1. هدف الاتفاقية:

تهدف اتفاقية الجاتس من خلال المفاوضات متعددة الأطراف إلى التحرير المتضاد للتجارة في الخدمات عن طريق إزالة القيود المفروضة عليها وذلك ضمن إطار من المبادئ والالتزامات، وبموجب نصوص هذه الاتفاقية تنشأ نوعين من الالتزامات على الدول الأعضاء:

الالتزامات عامة: وهي المتضمنة في أحكام ومبادئ الاتفاقية والضوابط التي تضعها وهي ملزمة لجميع الأعضاء دون استثناء. الالتزامات محددة: وهي المتضمنة في جداول العروض المقدمة من كل دولة عضو والتي تلتزم بموجبها بتحرير قطاعات خدمية معينة وتحدد من خلالها مدى التحرير الزمني الذي تتوى القيام به ومعاييره والمؤهلات الواجب توافرها لمنح الموردين الأجانب للخدمات المعاملة الوطنية [14].

2. طرق توريد الخدمات التي حددتها الاتفاقية:

تحدد الاتفاقية في المادة الأولى منها المقصود بالتجارة في الخدمات اعتماداً على نمط تأدية الخدمة، فالتجارة في الخدمات قد تأخذ أحد الأشكال التالية:

1. انتقال الخدمة عبر الحدود (Cross Border Supply): وهو ما لا يستدعي انتقال مقدم الخدمة إلى دولة المستهلك ومثال ذلك خدمات شركات التأمين والبنوك والمكاتب الهندسية.

2. التواجد التجاري (Commercial Presence): ويقصد به تقديم الخدمة من خلال شركة أو فرع في دولة المستهلك ومثال ذلك خدمات البنوك من خلال إقامة فرع لبنك أجنبي، ووجود الشركات الأجنبية في دولة ما، ومكاتب التمثيل.

3. الاستهلاك في الخارج (Consumption Abroad): ويقصد به انتقال طالب الخدمة للخارج لاستهلاكها هناك مثل السياحة والخدمات الطبية أو سفر الطلاب للتعلم في الخارج.

4. انتقال الأشخاص الطبيعيين إلى الخارج لتقديم الخدمة (Presence Natural Person): كما يحدث في حالة الخبراء والمستشارين.

3. مجال الاتفاقية ونطاق تطبيقها:

استبعدت الاتفاقية الخدمات المتعلقة بالوظائف الحكومية البحتة نهائياً والتي تقدم بهدف غير تجاري ولا تدخل ضمن شروط المنافسة، ومثال ذلك: خدمات البنوك المركزية والسلطات النقدية والضمان الاجتماعي أو أنظمة التقاعد الحكومية والخدمات المالية الأخرى التي تديرها المؤسسات العامة الحكومية لحساب الحكومة أو بضمانتها أو باستخدام المصادر المالية الحكومية. أما القطاعات التي شملتها الاتفاقية والتي تتطلب عليها شروط المنافسة فهي كالتالي: خدمات قطاع الأعمال التجارية مشتملاً على الخدمات المهنية والمحاسبية والخدمات العقارية، خدمات قطاع التشيد والخدمات الهندسية، خدمات التوزيع (الوكالات التجارية، الوكالة بالعمولة)، خدمات التعليم، خدمات البيئة، الخدمات المالية (مصارف، شركات تأمين، أسواق المال)، الخدمات الصحية، خدمات السياحة والسفر، الخدمات الترفيهية والرياضية والثقافية، الخدمات الاستشارية (في مجال التكنولوجيا والتعليم والهندسة)، خدمات الاتصالات بكافة أنواعها (البريد والبريد السريع والاتصالات والخدمات السمعية والمرئية)، والخدمات الأخرى القابلة للتسويق دولياً.

4. التزامات (مبادئ) الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

الالتزامات العامة: وهي عديدة نذكر منها ما يلي:

أ- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية Most Favored-Nation Treatment

نصت على هذا المبدأ المادة (2) من القسم الثاني من الاتفاقية ، ويقصد به عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل، وبحسب هذا الشرط يلتزم كل عضو أن يمنحك الخدمات وموردي الخدمات من أي عضو آخر معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لما يماثلها من الخدمات وموردي الخدمات من أي بلد آخر. وبالتالي فإن أي ميزة تتصل بتجارة الخدمات تمنح لأي طرف تمتد تلقائياً لتشمل الأطراف الأخرى. وقد تقرر على هذا المبدأ نوعان من الاستثناءات؛ النوع الأول: استثناء خاص مقرر للمناطق المتجاورة حدودياً والتي تخضع لعدة بلاد، حيث يجوز منح عضو ما مميزات خاصة لتبادل الخدمات التي تنتج وتنتهي محلياً ضمن هذه المناطق الحدودية تطبيقاً لحق الجوار، أما النوع الثاني فهو الاستثناءات العامة: التي يحق فيها لعضو ما الخروج عن مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وأن يتخذ إجراء لا يتفق مع هذا المبدأ، بشرط أن يكون هذا الإجراء مدرجاً في ملحق خاص ومستوفياً للشروط الخاصة به، وهذا الاستثناء يشمل كافة أشكال الخدمات.

ب- مبدأ الشفافية Transparency

أي إتاحة المجال أمام الأعضاء الآخرين للوقوف على كافة التدابير والتشريعات التي يطبقها العضو وتكون ذات تأثير على أحکام هذه الاتفاقية، وكذلك الالتزام بنشر جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة في الخدمات أو المؤثرة فيها والتي يكون العضو قد وقع عليها. ولتحقيق هذا المبدأ يقوم كل عضو بإخطار مجلس التجارة في الخدمات بأية قوانين أو مبادئ توجيهية أو إدارية جديدة أو بأية تعديلات على التدابير القائمة بالفعل، وكل ما عليه أن يبلغ منظمة التجارة العالمية بهذا التعديل قبل سريانه بثلاثة أشهر وعليه تعويض الأعضاء المتضررين. ولا ينشأ عن هذا المبدأ التزام الأعضاء بتقديم معلومات يمكن في حال إفشائها إلحاق الضرر بالمصلحة العامة أو مصالح المنشآت التجارية [14].

ت- زيادة مشاركة الدول النامية Increasing Participation of Developing Countries

من خلال تشجيع وتسهيل مشاركة الأعضاء من الدول النامية في التجارة الدولية من خلال الالتزامات المحددة والتي يتقاوض عليها مختلف الأعضاء والتي تتعلق بالأمور التالية:

- تعزيز وتنمية كفاءة وجودة الخدمات المحلية وزيادة قدرتها التنافسية عن الطريق السماح للدول النامية بالحصول على التكنولوجيا على أسس منظورة.
- تحسين إمكانية وصولها إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات
- تحرير الوصول إلى الأسواق في القطاعات الخدمية وطرق التوريد ذات الأهمية التصديرية لها.
- تشجيع الدول المتقدمة الأعضاء وغير الأعضاء خلال سنتين من سريان اتفاقية WTO نقاط اتصال تسهيل وصول موردي الخدمات في البلاد النامية إلى المعلومات المتعلقة بأسواقها والمتعلقة بالجوانب التجارية والفنية في توريد الخدمات.
- تعطى أولوية خاصة في تنفيذ الفقرتين (1) و(2)، للأعضاء من البلدان الأقل نمواً وللصعوبات التي تواجهها، في قبول الالتزامات المحددة التي يتم التوصل إليها نظراً لوضعها الاقتصادي المتدهور ولاحتياجاتها التنموية والمالية التجارية [14].

ثـ-القواعد والإجراءات المحلية :Domestic Regulation

أي الأحكام التي تنظم التجارة الدولية على المستوى الوطني، وتحدد هذه الأحكام في إطار الاتفاقية أسلوب استصدار التراخيص اللازمة لtorيد الأجانب للخدمات في أراضي عضو آخر وتلزم الأعضاء بإلخطار موردي الخدمات الأجانب بالقرار الذي تم اتخاذه بشأن طلباتهم لtorيد الخدمات سواء كان القرار إيجاباً أو سلباً. ويكون مجلس التجارة في الخدمات دور في وضع الضوابط و الإجراءات الضرورية للhilولة دون استخدام الشروط الموضوعة لتحديد المؤهلات والمعايير الفنية وشروط التراخيص كعوائق غير ضرورية أمام التجارة في الخدمات، وأن تقوم مثل هذه الشروط والضوابط على معايير الموضوعية والشفافية وأن لا تشكل قيوداً على توريد الخدمات [14].

:Balance of Payment

نصت الاتفاقية على أنه لا يجوز لأي عضو فرض قيود على التحويلات والمدفوعات الدولية لقاء عمليات جارية تتصل بالالتزاماته المحددة إلا في الظروف المذكورة في المادة الثانية عشرة من هذه الاتفاقية، والمقررة لحماية ميزان المدفوعات عندما يتعرض لصعوبات مالية خطيرة (عجز)، حيث تجيز هذه المادة للعضو بأن يبقي قيوداً على التجارة في الخدمات التي قام بتقديم التزامات محددة بشأنها بما فيها المدفوعات والتحويلات مقابل عمليات تتعلق بهذه الالتزامات وقد حددت الاتفاقية الشروط الواجب توافرها في القيود المفروضة لحماية ميزان المدفوعات وقررت أن تؤسس على ما يلى [7]:

- لا تميز بين الأعضاء في فرض قيود (مبدأ عدم التمييز).
 - أن تتوافق مع النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي والمتعلقة بتحويل النقد الأجنبي، وألا يفرض العضو أي قيود على عملياته الرأسمالية بما يتعارض مع التزاماته المحددة.
 - ألا تسبب أضرار غير ضرورية للمصالح التجارية والاقتصادية والمالية لأي عضو آخر.
 - هذه الإجراءات مؤقتة ويجب تصفيفتها على مراحل مع تحسن الأوضاع الاقتصادية في ميزان المدفوعات.

٤- الاعتراف بشروط ومتطلبات الخدمات المهنية :Recognition

تنص الاتفاقية على ضرورة التزام كل عضو بقبول مؤهلات موردي الخدمات الأجانب وفق المعايير المتفق عليها عالمياً. وإذا كانت هناك معايير خاصة بالدولة العضو فإن عليها إخبار مجلس تجارة الخدمات بهذه المعايير، وخاصة فيما يتعلق بالترخيص للأجانب للعمل داخل الحدود السياسية.

الالتزامات المحددة: وتتضمن الالتزامات المحددة مبدأين أساسيين [15]:

أ- مبدأ النفاذ إلى الأسواق :Market Access

أي على الدولة العضو اختيار القطاع الذي ستتفذ في تعهاتها، أما القطاعات التي تركت من قبل الدولة العضو هي تلك القطاعات التي لم تتعهد بشأنها الدولة بشيء فيما يتعلق بالتنفيذ إلى السوق، وفي القطاعات التي اختارها العضو للتعهادات لابد من ضمان التنفيذ الحر، فيما عدا حالة قيامه بتحديد بعض الشروط في تعهاته والتي تكون في قطاع خدمي معين. وقد عرض الاتفاق لبعض أشكال التدابير التي لا ينبغي أن يتبعها أو يحتفظ بها العضو إلا في حالة الإشارة إليها في جداوله حيث تعتبر نافذة وهي:

- تحديد عدد الخدمات المقدمة.
 - تحديد قيمة المعاملات في الخدمات أو الأصول الكلية للمعاملة الخدمية.

- تحديد الكمية الكلية من ناتج الخدمات.

• تحديد عدد الأشخاص الطبيعيين الذين يمكن توظيفهم في عرض الخدمة.

• تحديد الكيانات القانونية التي يمكن أن تقدم من خلالها الخدمات.

• تحديد مساهمة أو مشاركة رأس المال الأجنبي.

بـ-المعاملة الوطنية

أي قيام الدولة العضو بمعاملة موردي الخدمات لأي من الدول الأعضاء معاملة مماثلة للمعاملة التي يتلقاها الموردون المحليون للخدمات وينطبق ذلك على قطاعات الخدمات التي تحددها الدولة في جدول الالتزامات.

ثامناً. مزايا الاتفاقية والتي تتضمن التحفيز المستمر للتجارة الدولية في الخدمات:

من خلال ما سبق ذكره من المبادئ يمكن أن نستخلص عدداً من المزايا التي تتمتع بها الاتفاقية وتعطي الدول الأعضاء فيها مرونة في التطبيق بشكل يضمن النمو المستمر للتجارة الدولية في الخدمات:

1- يعد الاتفاق أول مجموعة من القواعد المتعددة الأطراف والوحيدة التي تغطي إجراءات الحكومة المؤثرة على التجارة الدولية في الخدمات

2- يغطي الاتفاق جميع الخدمات ذات الطابع التجاري التافسي باستثناء التي يتم تزويدها ضمن نطاق ممارسة الحكومة لسلطتها

3- تستطيع الدول الأعضاء أن تختار القطاعات الخدمية أو القطاعات الخدمية الفرعية التي ستقوم بعمل التزامات فيها تضمن حق مزودي الخدمات الأجانب ويجب أن يكون لكل عضو جدول التزامات يعكس أهداف السياسة الوطنية ومستويات التنمية الاقتصادية.

4- تستطيع الحكومات تحديد مستوى الدخول للسوق ودرجة المعاملة الوطنية المستعدة لضمانها للموردين الأجانب

5- قررت الاتفاقية أنه يحق لكل عضو أن يعدل أو يسحب أي التزام مدرج على جدوله متى شاء، ولكن بشرط انقضاء ثلاث سنوات على موعد بدء سريان الالتزام، وهنا على العضو إخطار مجلس التجارة في الخدمات بهذا السحب أو التعديل بما لا يقل عن ثلاثة أشهر من الموعد المقرر لتعديل أو سحب الالتزام. وقد أجبرت الاتفاقية العضو أن يدخل في مفاوضات مع الأطراف الأخرى المتضررة (بسبب السحب أو التعديل) لعمل ترتيبات تعويضية.

6- استثنى الاتفاقية من شرط الدولة الأولى بالرعاية الدولة العضو التي تمنح مزايا خاصة لبعض الدول من خلال اتفاقيات ثنائية شريطة أن لا يتجاوز سريانها عشر سنوات من تاريخ نفاذ اتفاقية الخدمات (سرت الاتفاقية في مطلع عام 1995)، ثم يطبق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على الامتيازات المنوحة وتجرى مراجعة الاستثناءات المنوحة بعد مرور خمس سنوات من قبل مجلس تجارة الخدمات.

7- من المبادئ الأساسية للاتفاقية أنها تراعي مراحل النمو والتطور في الدول النامية من خلال السماح لها بالتحرير التدريجي لقطاعاتها الخدمية بشكل يتوافق مع وضع نموها الاقتصادي، وبصفة عامة فإن التزامات الدول النامية أقل شمولية من التزامات الدول الصناعية.

8- تطبيق التشريعات المحلية: حيث تسمح الاتفاقية لكل دولة عضو الحق في تطبيق قوانينها وتشريعاتها المحلية، والرقابة على مؤسساتها الخدمية دون أن يتعارض ذلك مع اتفاقية تجارة الخدمات.

9- إمكانية التوقف المؤقت عن العمل بالالتزامات التي تقدمت بها الدول الأعضاء في حالة تعرض هذه الدول إلى ظروف صعبة كمشاكل العجز في ميزان المدفوعات وغيرها من هذه الظروف.

تاسعاً. الميزان الخدمي السوري:

بداية لابد من القول أن قطاع الخدمات في بلدنا متوازن لديه المقومات الأساسية لفرص النجاح والتطور حيث إنه لا زال في بداية الطريق، وأن تجارة الخدمات لدينا ما زالت في مراحلها الأولى ولم تتوازن لديها البنية التحتية اللازمة لانطلاقها، ولما تكتمل بعد ملامح التشريعات الناظمة لعمل هذا القطاع بشكل عام، رغم سن تشريعات خاصة ببعض القطاعات كالعقارات والتعليم والخدمات النفطية والصحة والمصارف والتأمين (قانون لإنشاء المصارف وشركات التأمين الخاصة)، هذا ويشكل قطاع الخدمات أهمية كبيرة في التجارة الخارجية السورية استيراداً وتصديراً من خلال تفوق الصادرات الخدمية على الواردات الخدمية وتغطيتها للعجز في الميزان التجاري الساري ومن هنا كان لابد لنا بعد كل العرض السابق عن التجارة الدولية في الخدمات وأهميتها من عرض الميزان التجاري الخدمي السوري، والجدول رقم (3) يبيّن لنا الصادرات والواردات الخدمية السورية والميزان الخدمي ونسبة التغطية خلال الفترة 2000 إلى 2010 :

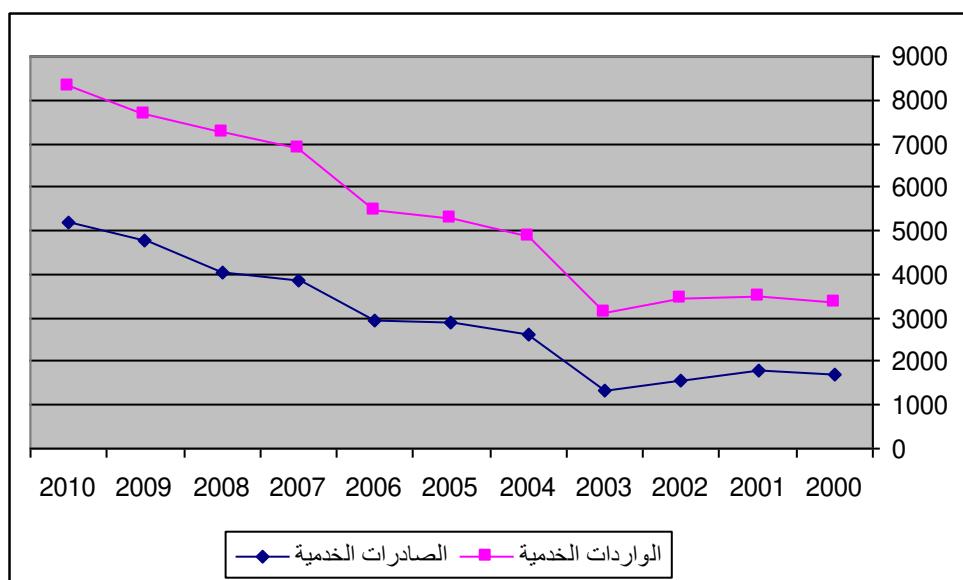
الجدول رقم (4): صادرات وواردات الخدمات في سورية

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان الخدمي	معدل نمو الصادرات	معدل نمو الواردات	نسبة التغطية
2000	1699	1667	32	32%		102%
2001	1781	1694	87	5%	2%	105%
2002	1559	1883	-324	-12%	11%	83%
2003	1331	1806	-475	-15%	-4%	74%
2004	2613	2235	378	96%	24%	117%
2005	2910	2359	551	11%	6%	123%
2006	2924	2520	404	0.05%	7%	116%
2007	3862	3013	849	32%	20%	128%
2008	4040	3202	838	5%	6%	126%
2009	4798	2866	1932	19%	-10%	167%
2010	5205	3089	2116	8%	8%	169%

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات منظمة الاونكتاد

من خلال الجدول السابق نجد مايلي:

أ- زادت الصادرات الخدمية من (1699) مليون دولار عام 2000 إلى (1781) مليون دولار عام 2001 وبمعدل نمو قدره (5%)، ثم أخذت بالتناقص حتى أصبحت (1331) مليون دولار عام 2003، ثم بدأت بالتزاييد بدءاً من عام 2004 فقد بلغت (2613) مليون دولار وبمعدل نمو قدره (96%) لتصل أقصى قيمة لها في عام 2010 حيث أصبحت (5205) مليون دولار.



الشكل رقم (١): تطور الصادرات والواردات الخدمية السورية

ت-شهد الميزان الخدمي تحسناً واضحًا ما بين عامي 2000 و 2010، فقد حقق فائضًا مقداره (32) مليون دولار عام 2000، ولكن تراجع كثيرة عامي 2002 و 2003 محققاً عجزاً مقداره (324) مليون دولار و (475) مليون دولار على التوالي ومن أسباب ذلك حرب أمريكا على العراق، والتي أثرت بشكل سلبي على نشاطي السياحة والسفر اللذين يشكلان الجزء الأكبر من النشاط الخدمي في سوريا. ثم حقق الميزان الخدمي فائضًا مقداره (378) مليون دولار عام 2004 ثم أخذ هذا الفائض بالزيادة، حيث حقق أعلى قيمة له في عام 2010 ويرصيده موجب مقداره (2116) مليون دولار .

ثـ-بلغت نسبة التغطية (ال الصادرات / الواردات) لعام 2000 مقدار (102%)، أي أن كل 100 دولار واردات يقابلها صادرات بـ102 دولار. ولكن هذه النسبة انخفضت إلى أقل من (100%) عامي 2002 و2003 لتصبح 83% و 74% على التوالي، ثم طرأ عليها تحسن منذ عام 2004 لتصبح (117%)، وهكذا حتى عام 2010 حيث بلغت نسبة التغطية (196%) وهي نسبة جيدة.

جـ-وبالمقارنة مع الميزان التجاري السلعي فإن نسبة التغطية كانت 112 % لعام 2003 ثم أصبحت خالـ السنوات اللاحقة أقل من (100%)، فقد بلغت (89%) عام 2004 وتابعت تراجعها عام 2005 لتصل إلى (84.4%)، ثم طرأ عليها تحسن عام 2006 فقد بلغت (95%)، ثم عاودت انخفاضها إلى (84.6%) عام 2007 وهذا يعني أنه خال تلك الفترة كانت الصادرات السلعية السورية غير قادرة على تغطية الواردات السلعية، مما شكـ

نزيلاً للاحتياطي من القطع الأجنبي، ويرد ذلك بصورة أساسية لانخفاض درجة مرونة الصادرات السلعية والتي ترجع إلى الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد السوري [15].

وبالتالي يتميز الميزان الخدمي السوري بارتفاع نسبة التغطية وتحقيقه للفائض التجاري وبالتالي مساهمته في تغطية العجز في الميزان السمعي السوري، وهذا بدوره يخفف من استنزاف الاحتياطي من القطع الأجنبي ويخفف من حدة الانكشاف التجاري للخارج، وخاصة أن أغلب صادراتنا السلعية هي من المواد الخام والتي شكلت نسبة وسيطة خلال الفترة من عام 2004 إلى عام 2008 قدرها (51 %) من إجمالي الصادرات السلعية وهي نسبة كبيرة وتحرمنا من الكثير من الفوائد والمزايا، ومنها إمكانية تعظيم القيمة المضافة، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين وضع الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات [16].

هذا بالإضافة إلى أن التحليل الدقيق للميزان التجاري السمعي في سوريا يقتضي عزل أثر الصادرات النفطية، إذ شكلت هذه الصادرات وبشكل وسطي (52%) من إجمالي الصادرات السورية ما بين عامي 2000 و2008، فالميزان التجاري السوري في حالة فائض مع النفط أحياناً، وفي حالة عجز بعده.

وقد قامت سوريا بالتقدم بطلب رسمي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ 22/10/2001 ولم يدرج على جداول اجتماعات هذه المنظمة لدراسته. كما تم مجدداً تأكيد طلب الانضمام بتاريخ 29/1/2004. وتم أخيراً الموافقة على انضمام سوريا في مطلع شهر أيار لعام 2010 بصفة مراقب.

ويمكن تبرير سعي سوريا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على الرغم من المخاطر المحتملة بأنه لا يمكن البقاء خارج النظام التجاري الدولي الجديد، وسواء كانت سوريا عضواً في هذه المنظمة أم لا فهي ليست بمنأى عن تأثير قواعدها، كما أن اتفاقيات جولة الأوروغواي ستصبح نافذة في مواعيد محددة تبعاً لفترات السماح التي أجازتها الاتفاقيات سواء للدول المتقدمة أو النامية بغض النظر مما إذا كانت الدولة عضواً في منظمة التجارة أم لا، وهذا سيمنح الوقت للدول النامية ومنها سوريا لتسوية أوضاعها بما يتلاءم مع الإجراءات والسياسات التي تتطلبه هذه الاتفاقيات، وإن أي دولة ستتضم في المستقبل ستكون ملزمة بتطبيق الاتفاقيات في مواعيدها المحددة، ولهذا فإن تأخير انضمام سوريا للمنظمة ليس في مصلحتها لأن ذلك سيقصر المدة المتاحة لإجراء الإصلاحات المطلوبة في هيكلها الاقتصادي وأنظمتها التجارية التي تتطلبها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية [17].

الاستنتاجات والتوصيات:

1. اتفاقية التجارة في الخدمات من الاتفاقيات المرنة التي تستطيع الدول على اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية فيها أن تتعامل معها. فالالتزامات تت分成 فيها إلى التزامات عامة والتزامات محددة، وبالإضافة إلى الالتزامات العامة فإن الالتزامات المحددة توفر قدرًا كبيراً من المرونة يسمح بفتح قطاعات الخدمات المرغوب فيها مع وضع شروط للنفاذ إلى الأسواق المحلية والمعاملة الوطنية.
2. كان للتطور التقني والتقدم التكنولوجي الدور الأول في نمو الاقتصاد الخدمي وتسارع وتيرة التجارة الدولية في الخدمات خصوصاً أن كل المنتجات التكنولوجية تتضمن خدمات قابلة للاتجار بها دولياً.
3. إن عمليتي الإنتاج المادي والإنتاج الخدمي متلازمان ولا يمكن فصلهما عن بعضهما بالضرورة، وكل منهما يدعم الآخر وهذا يعود إلى وجود فروق جوهرية بين السلعة والخدمة، وهذه الفروق تعطي لكل منهما خصائصه، وأن

الكثير من المجالات الخدمية كالتمويل والاتصالات والنقل تعتبر مدخلات وسيطة على درجة عالية من الأهمية للاقتاج المادي.

4. إن الميزان التجاري الخدمي السوري كان رابحاً من خلال السلسلة التي تم عرضها وعلى هذا يمكن القول إنه من الممكن أن تمتلك سورياً مقومات لميزة نسبية في تجارة الخدمات تساعدها على تعطية العجز في الميزان التجاري السلعي ولو كان ذلك بشكل جزئي.

5. وجود ارتباط بين السياسات التجارية التي تضعها الدول والغايات التي تسعى إلى تحقيقها عند وضعها للعوائق أمام التجارة الدولية في الخدمات، وكل هذا من شأنه أي يصعب عملية تحرير التجارة الدولية في الخدمات ويجعل الجهود الدولية متواصلة في هذا المجال نظراً لما يتحققه هذا التحرير من معدلات نمو أعلى ونقل للمعرفة التكنولوجية.

وتقترح الباحثة النقاط التالية:

1. تركيز الجهود على إزالة القيود والمعوقات التي تحد من فعالية التجارة في الخدمات من خلال تبني الحكومات لسياسات ومقاربات شاملة للتخفيف من الحاجز الهيكلي والأطر التنظيمية التي تحد من فعالية الأداء والتنمية في كافة أنواع الخدمات المقدمة، كما يمكن للحكومات أن تلعب دوراً فاعلاً في حجم الخدمات والطلب عليها وتشجيع الاستثمار فيها من خلال البحث والتطوير والتدريب بشكل يؤدي إلى توافر الكوادر المؤهلة للعمل في مجال الإنتاج الخدمي.

2. القيام بالدراسات والبحوث العملية التي من شأنها تفسير الأحكام والقوانين الخاصة باتفاقية الخدمات وإعداد الندوات وورشات العمل للإلمام بمفهوم الاتفاقية وأبعادها مما يسهل التعرف على الجوانب الإيجابية لتعظيمها والجوانب السلبية للعمل على تفاديها بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى القطاع الخدمي بشكل خاص في حال انضمام سوريا للمنظمة.

3. تعزيز الاتجاه نحو تعميق التخصص والتكامل في مجال الخدمات في سوريا من خلال ترسیخ مفهوم صناعة الخدمة ودعم التجارة الدولية في الخدمات ووضع إستراتيجية لتحريرها يتم من خلالها التعرف على الآثار الناتجة عن تحرير القطاعات الخدمية كل على حدا، والتعرف أيضاً على الفرص المتاحة لنفاذ الأسواق الخارجية وهذا يتطلب بشكل أساسى دعم المنافسة والشفافية.

4. العمل على دعم اتجاه التجارة الخارجية في الخدمات في سوريا وذلك من خلال العمل الفعال والاستفادة من التجارب العالمية والإقليمية في هذا المجال، وهذا يتطلب الانتقال من مرحلة العضو المراقب في منظمة التجارة العالمية إلى مرحلة العضو الدائم، والتركيز على الخدمات التي تتتوفر فيها مزايا نسبية وتعزيز قواعد المعلوماتية والتطوير النوعي الدائم للخدمات والتركيز على موضوع جودة الخدمات.

5. العمل الدائم على تطوير بنية الخدمات الأساسية في سوريا وتبسيط إجراءات الوصول إليها وتشجيع الاستثمار فيها وهذا يتطلب بشكل دائم تطوير التشريعات والأنظمة الحاكمة بشكل يجعل هذه الخدمات بمتناول الجميع ويشجع على تداولها دولياً.

المراجع:

1. الطائي، حميد عبد النبي وبشير عباس العلاق. *تسويق الخدمات* ، دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر ، عمان ، 34 ، 2009.
2. بالمر، أديان. *مبادئ تسويق الخدمات* ، ترجمة محمد أيوب، دار الرضا للنشر ، دمشق ، 2003 ، 24.
3. Business and Industry Policy Forum. *The Service Economy*, OECD, 2000, 7-9.
4. encyclopedia .*Service Economy*, 5 November. 2010.
<http://www.encyclopedia.thefreedictionary.com/service+economy>
5. بالمر، أديان، *مبادئ تسويق الخدمات* ، ترجمة بهاء شاهين وآخرون، مجموعة النيل العربية، ط 5 ، القاهرة ، 49 ، 50 ، 2009.
6. الفحل، حسين. *الجاتس وآفاق التجارة العربية في الخدمات* ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(23)، العدد (2)، 122.
7. شيخة، مصطفى رشدي. *اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة* ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004 ، 186 - 176.
8. World Trade Organization. *Measuring Trade In services*, December, 2008, 9.
9. World Trade Organization. *International Trade Statistics 2010*, 2010, 6.
10. Australian Government, productivity Commission. *Measures of restrictions on trade in services database*, 4, 18/2/2009.
<http://www.p.c.gov.au>
11. غنيم، أحمد فاروق. *قضايا اقتصادية 4/4* ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، برنامج التعاون بين مجلس الشعب المصري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم البرلمان المصري في التشريع والرقابة، أيار ، 5 ، 2007.
12. عبيد، حسن. *الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات* ، أوراق اقتصادية، جامعة القاهرة، تشرين الثاني ، 50 ، 2002.
13. حسن السيسى، صلاح الدين. *قضايا مصرية معاصرة- الائتمان المصرفي- الضمادات المصرفية- الاعتمادات المستتبعة* ، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر ، 2004 ، 106 - 107.
14. العفوري، عبد الواحد. *العولمة والجات* ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000 ، 84-87.
15. لال داس، بها جيراث. *منظمة التجارة العالمية* ، تعریب: رضا عبد السلام، دار المريخ، الرياض، 2006 ، 365 - 366.
16. خضور، عفراة. *دور السياسات المالية في تعزيز التجارة الخارجية* ، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، اللاذقية، 67 ، 2011.
17. محمود، يوسف. *منظمة التجارة العالمية وآثارها على الدول العربية وإمكانية انضمام سوريا لها* ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد (27)، العدد(4)، 63 ، 2005.